تقرير مصور في إثبات سرقة الدكتور أيمن العنقري من شرح الواسطية للدكتور سلطان العميري

المقدمة

بينما أنا أبحث في الشبكة العنكبوتية إذ وقفت على بحث بعنوان (أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات) للدكتور: أيمن بن سعود العنقري، فما إن شرعت في قراءته حتى شعرت بأن الكلام المذكور فيه ليس جديدا عليّ، وكلما ازددت توغلاً في البحث أزداد قناعة بأن ما فيه من ألفاظ وتراكيب، بل وأفكار وأدلة قد مررت عليه من قبل .

فرجعت إلى شرح العقيدة الواسطية للدكتور: سلطان العميري، فوجئت بأن البحث منقول في كثير من ألفاظه وتراكيبه وأفكاره الأساسية منه.

فرجعت إلى الدراسات السابقة التي ذكرها الدكتور العنقري، لعله ذكر شرح العقيدة الواسطية للدكتور العميري ضمنها، فوجدته لم يذكره، ولم يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد!! .

ولو كان التوافق بين البحثين في موضع أو موضعين أو ثلاثة، لأمكن أن يقال : أن هذا من التوافق العلمي الذي يمكن أن يقع بين المشتركين في التخصص الواحد، ولكن الواقع أن التوافق حاصل في (سبعة عشر) موضعا، وبعشرات الأسطر، وعشرات الجمل والكلمات، وزيادة على ذلك في الأفكار الأساسية التي تمثل لب بحث الدكتور العنقري وجوهره ، ولو لم تكن تلك الأفكار الأساسية موجودة في بحثه لما كان للبحث أي قيمة علمية.

فهذا التو افق الكبير لا يمكن أن يقع بالصدفة، وليس له إلا تفسيرا واحدا، إنه الوقوع في رذيلة (السرقة العلمية).

وما قام الدكتور العنقري بسرقته متنوع، بعضه متعلق بالمقدمات والتعريفات الأولية، وبعضه متعلق بالنقد الإجمالي لمذهب التفويض، وبعضه متعلق بذكر الأدلة التي

تبطل نسبة التفويض إلى أئمة السلف، وهذا الذي يمثل جوهر البحث ولبه وفكرته المحورية.

فكل الأدلة التي ذكرها الدكتور العنقري على بطلان نسبة التفويض إلى أئمة السلف مسروقة من غيره بلفظها ومعانيها وكثير من نقولها.

فقد ذكر الدكتور العنقري على بطلان نسبة التفويض إلى أئمة السلف (١٢) دليلا، وكلها مسروقة من كلام الدكتور العميري إما بنصها أو مع تدليل قليل، وإما بنقولها أو بإضافة نقول أخرى، وأما الأفكار الأساسية للأدلة، والتراكيب الأساسية فيها فهي مأخوذة بنصها كما يتضح من التقرير المصور.

وحتى لا أطيل عليكم يا كرام، فدونكم المواضع التي وقعت السرقة فيها، وقد رتبتها على حسب وجودها في بحث الدكتور العنقري، وليس بناء على أهميتها، فاصبروا إلى نهاية هذا التقرير.

تنبيه:

ستكون الإحالة إلى نسخة الشرح المفرغ لشرح الواسطية، وليس إلى نسخة الكتاب المطبوع؛ لأن الظاهر أن السرقة كانت من مذكرة الشرح قبل أن يطبع، أو من الدرس المنشور في اليوتيوب، والنسخة المفرغة متوفرة لدى عدد من طلبة العلم، وفيها مقاطع محذوفة من الشرح المطبوع قد تم سرقتها أيضا.

والمواضع الذي تمت السرقة منها موجودة في الدرس الرابع عشر المنشور في اليوتيوب لمن أراد الاستماع له، وهو منشور بتاريخ: ١ / ١٠ / ٢٠١٥م ، أي : ما يقرب من خمس سنوات قبل تقديم الدكتور العنقري بحثه إلى مجلة العلوم الشرعية، بجامعة الإمام، فقد كُتب في النسخة المنشورة منه أنه قدمه بتاريخ : ٢١/ ٥/ ١٤٤٠هـ.

وقد ذكر الدكتور: محمد محمود آل خضير في كتابه (مقالة التفويض بين السلف والمتكلمين) ص٢١٧ عددا من الأدلة التي سرقها الدكتور العنقري، ونسبها إلى الدرس الرابع عشر من شرح الواسطية للعميري، محافظا بذلك على الأمانة العلمية.

فكل هذه الأمور تثبت بما لا مجال للشك بأن شرح الدكتور العميري سابق على تقديم الدكتور العنقري لبحثه إلى المجلة .

والتوافق الحاصل بين البحثين لا مجال فيه للاتفاق والصدفة، فلا بد أن يكون أحدهما سارقا من الآخر، وتحديد السارق منهما يظهر من خلال ملاحظة تاريخ النشر، والقارئ العاقل يدرك بذلك بكل سهولة.

الموضع الأول:

في بيان مفهوم التفويض، ذكر د. العنقري تعريفا مختصرا، ثم نقل كلام د. العميري بنصه، كما يتضح في الصور التالية:

وأمّا معنى التفويض لدى المتكلّمين فهو:
ردّ العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله جلّ وعلا، فهو القول أو الاعتقاد بأنّ معاني الصفات الإلهية مجهولة للناس ولايمكن لهم التعرّف عليها بسبب الاعتقاد بأنّ اتصاف الله بهذه الصفات يوجب التشبيه والتجسيم بحسب الدليل العقلي -بزعمهم- وأنّ هذه الألفاظ كالوجه واليدين والنزول

الصورة من بحث د. العنقري ص٢٢

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٨٦

وبناءً عليه، فإن الأفضل أن يقال في تعريف مقالة التفويض هي: القول بأن معاني الصفات الإلهية مجهول للناس، ولا يمكن لهم التعرف عليها بسبب اعتقاد أن اتصاف الله تعالى بمعاني تلك الصفات يوجب التشبيه.

الموضع الثاني

في ألقاب التقويض، وضع الدكتور: العنقري العنوان نفسه، ثم نقل الوصف الإجمالي بنصه، ثم ذكر الألقاب نفسها، مع تغيير في الألفاظ، ونقل لأقوال العلماء التي أشار إلى بعضها الدكتور: العميري في شرحه، وحجم النقل يتضح من خلال الصور التالية:

-ألقاب مقالة التفويض :

يطلق على مقالة التفويض في كتب العقائد ألفاظ متعددة أهمّها ثلاثة :

اللقب الأول : "التفويض" وهذه أشهرها ، وقد وردت في كتب أئمة السنة وفي كتب المتكلمين.

اللقب الثاني : "أهل التجهيل" ؛ لأنّ مقتضى قولهم : "أن يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ، ولا الملائكة ، ولا السابقون الأولون ، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن ، أو كثير مما وصف الله به نفسه ، لا يعلم الأنبياء معناه...ومعلوم أنّ هذا قدح في القرآن والأنبياء"[٣].

وهذا اللقب يطلقه عادةً أئمّة السنة ؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية حين ذكر المنحرفين عن طريق السلف في الصفات بقوله : "وأمّا المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف.. وذكر منهم أهل التجهيل"[٤].

الصورمن بحث الدكتورالعنقري ص(٢٥، ٢٦، ٢٧)

اللقب الثالث : "التأويل الإجمالي" ويقصدون به : صرف اللفظ عن ظاهره دون تحديدٍ للمعنى ، وهذا اللقب عادةً يطلقه المتأخرون من الأشاعرة والماتريدية. ومنهم على سبيل المثال : بعض شرّاح "الجوهرة" فقد جاء في تحفة المريد عند شرحه لقول صاحب الجوهرة :

ألقاب مقالة التفويض:

يطلق على مقالة التفويض في كتب العقائد ألقاب متعددة أهمها ثلاثة:

اللقب الأول: مقالة التفويض وهذه مشهورة جدًّا.

واللقب الثاني: مقالة التجهيل، ويسمى أتباعها أهل التجهيل، وهذا اللقب يطلقه عادة علماء أهل السنة والجماعة – ابن تيمية وابن القيم وغيرهما – فإنهم يقولون: وقال أهل التجهيل كذا وكذا، ويقصدون الذين يتبعون مقالة التعطيل.

اللقب الثالث: التأويل الإجمالي، ويقصدون به من صرف اللفظ عن ظاهره ولم يحدد له معنى؛ لأنهم يشتركون مع أهل التأويل المفصل في صرف اللفظ عن ظاهره، ويفترقون عنهم في عدم تحديد المعنى، وهذا اللقب عادة ما يطلقه العلماء المتأخرون من أتباع علم الكلام كشراح «جوهرة التوحيد».

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٨٨

الموضع الثالث:

موقف علماء الكلام في مقالة التفويض، وضع الدكتور: العنقري العنوان نفسه، وذكر الوصف الإجمالي بنصه، ونقل الأقوال نفسها التي ذكرها د. العميري مع تغيير بعض الألفاظ، ونقل أقوال العلماء التي أشار الدكتور: العميري إليها في شرحه، وحجم النقل يتضح بالصور التالية:

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٢٧

-موقف المتكلمين من مقالة التفويض:

اختلف المتكلّمون من الأشاعرة والماتريدية من مقالة التفويض إلى ثلاثة أقوال رئيسة:

١ -من ينكر مقالة التفويض ويرى أنها بدعة منكرة؛ انتصاراً منه للتأويل، وأول من ذكر هذا ابن فورك[٢](ت ٤٠٦هـ)في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" حيث قال: "فصل آخر في الكلام على من قال: إنّ ماروينا من هذه

هذه الجزئية في البحث منقولة من التفريغ مع نقل قول ابن فورك المشار إليه في التفريغ هنا:

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٨٩

موقف علماء الكلام من مقالة التفويض:

اختلف علماء الكلام – وخاصة الأشعرية والماتريدية – في مقالة التفويض إلى ثلاثة أقوال أساسية:

القول الأول: من ينكر مقالة التفويض، ويرى أنها بدعة منكرة لا بد من التخلص منها، ومن أشهر وأول من ذكر هذا الموقف: ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث وبيانه»، فقد نص في هذا الكتاب على نقض

📌 وهذا نفس ما حدث في القول الثاني

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٢٩

٢ -اعتبارمقولة التفويض المذهب الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه الإنسان، وأشهر من تبنّى ذلك الجويني في كتابه"العقيدة النظامية". يقول في تقريرذلك: "وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٠

القول الثاني: التبني لها واعتبارها المذهب الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه الإنسان، ومن أشهر من تبنى ذلك: الجويني في كتابه «النظامية»، فالجويني كان يقرر التأويل في سائر كتبه: ككتاب «الإرشاد» وغيره، ثم تراجع عن ذلك إلى مقالة التفويض، ونص على ذلك في هذا كتاب: «النظامية»، ونسبها إلى أئمة السلف.

📌 وهذا ما حدث في ذكر القول الثالث أيضا

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٢٩

٣ -الذي يجيز التفويض ويراه طريقة صحيحةً لمن أراد سلوكها. وهذا القول تبنّاه جمهور المتكلّمين.

ومن ذلك ما ذكره صاحب جوهرة التوحيد[٢] بقوله:

وكلّ نصٍ أوهم التشبيها أوّله أوفوّض ورم تنزيهاً

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٠

القول الثالث: التجوز لها، فهناك عدد من علماء الكلام لا يتبناها، ولكنه يراها طريقةً صحيحةً لمن أراد أن يسلكها، وهذا القول تبناه جمهور المتكلمين من المتأخرين، ومن أشهر النصوص قول اللقاني في «الجوهرة»:

وكـــل نـــص أوهـــم التشـــبيه أولـــه أو فـــوض ورم تنزيهـــا

وهذا القول هو القول المعتمد عند جمهور المتأخرين، ولكن الذين قالوا بهذه المقالة جعلوها في منزلة أقل من منزلة التأويل، ولهذا قالوا: «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم»، ومرادهم أن مذهب

والملاحظ هنا أيضا أن الجزء المظلل بالأحمر من الكلام المكتوب في التفريغ نسبه إلى نفسه بقوله (أقول) في الصفحة (٣٠) في البحث

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٣٠

أقول: فهذا القول المعتمد عند جمهور المتأخّرين.وجعلوا التفويض في منزلةٍ أقلّ من التأويل. وقالوا مقولتهم: "مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم".

الموضع الرابع:

في أوجه نقد مقالة التفويض، نقل الدكتور: العنقري عددا من الأوجه التي ذكرها الدكتور العميري بنصها مع تعديل قليل، ومن ذلك ما فعله في رقم(٣) فهو بنصه من الشرح المفرغ كما يتضح في الصور التالية:

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٣١

٣ -أنّ بدعة التفويض مناقضة لمقصد الرسالة ؛ فإنّ المقصد الأعلى من الرسالة "هداية الناس" وإرشادهم لمعرفة خالقهم ومعبودهم ، وإذا كانت نصوص الصفات لا تعلم معانيها ، فكيف تكون إذاً هداية الناس لمعبودهم؟!.

الصورة من شرح الدكتور العميري

الوجه الثالث: أن مقالة التفويض مناقضة لمقصد الرسالة، فإن المقصد الأعلى من الرسالة -كما هو معلوم- هداية الناس وإرشادهم إلى أحسن تصور عن خالقهم ومعبودهم، فإذا كانت نصوص الصفات المتعلقة بالله سبحانه وتعالى لا تعلم المرادات الخاصة منها؛ فكيف تكون هداية الناس إذًا إلى معبودهم؟ وقد أشار إليه ابن تيمية في عدد من المواقف.

الموضع الخامس:

الدليل رقم (٥) نقل الدكتور: العنقري كلام الدكتور: العميري مع تعديل قليل، وحذف الكلمات المظللة، كما يتضح في الصور التالية:

٥ -أنّ مقالة التفويض مناقضة لطريق بيان الشريعة لمقاصدها ؛ فإنّ الشريعة كثيراً ماتربط بين الصفات وآثارها ومتعلّقاتها ، فإذا ذكرت أمراً يتعلّق بالعظمة ذكرت صفة القوة والجبروت والاستغناء.وإذا ذكرتأمراً يتعلّق بالمحبة والمغفرة ذكرت صفة الرحمة.ومن الأمثلة على ذلك : قوله صلّى الله عليه وسلّم في الحديث الصحيح : "ياأيّها النّاس اربعوا على أنفسكم فإنّكم لاتدعون أصمّ ولاغائباً، إنّه معكم إنّه سميع قريب"[٢].

فهذا الحديث يدلّ دلالةً صريحةً على أنّ السمع والقرب له معنىً يفهمه الناس ؛ ولهذا ربط النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بين حالهم في الدعاء وبين هذين الاسمين، فلوكانت أسماء الله وصفاته لامعنى لها ولايفهم منها شيء فمافائدة هذا الربط وهذا البيان؟!.

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٣٢

الوجه الرابع: أن مقالة التفويض مناقضة لطريقة بيان الشريعة لمقاصدها، فإن الشريعة كثيرًا ما تربط بين الصفات وآثارها ومتعلقاتها، فإذا ذكرت أمرًا يتعلق بالعظمة ذكرت صفة القوة والجبروت والاستغناء، وإذا ذكرت أمرًا يتعلق بالرحمة والمحبة ذكرت صفة المغفرة، والرحمة، والمحبة، والود، وغير ذلك من الطرائق.

ومن أوضح المقامات في الشريعة التي تدل على هذا المعنى قول النبي ﷺ من حديث أبي سعيد الخدري: «**يا أيها الناس، اربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، إنه معكم إنه سميع قريب**»، فتركيب هذا الحديث يدل دلالة صريحة على أن السميع والقريب هنا له معنى يفهمه الناس، ولهذا ربط النبي ﷺ بين حالهم في الدعاء وبين هذين الاسمين، فلو كانت أسماء الله وصفاته لا يفهم منها شيء فما فائدة هذا الربط وهذا البيان؟

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٤

الموضع السادس: في مبحث الأدلة التي تدل على أن السلف ليسوا مفوضة، نقل د. العنقري في الدليل (١) الدليل الذي ذكره الدكتور العميري في الشرح المفرغ مع تغيير

في بعض الكلمات وإضافة شرح لكلام الإمام (ابن عبد البر)، كما يتضح في الصور التالية:

والأدلّة التي تدلّ على أنّ السلف ليسوا مفوضةً وإنّما كانوا مثبتين للصفات لفظاً ومعنىً كثيرة فمنها :

١ -طريقة توضيحهم لمذهبهم ؛ فإنهم حين يوضحون مذهبهم ويشرحونه يظهرون في مذهبهم أنهم يثبتون الصفات لله على الحقيقة ، وأنهم يعتقدون أنّها ثابتة لله حقيقةً لا مجازاً ، فاستعمال الحقيقة ونفي المجاز يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى ، وهذا المعنى مشهور ومنتشر في كلام أئمّة السلف.

ومن ذلك :

-قول ابن جرير الطبري[1](ت٣١٠هـ) : "الصواب من هذا القول عندنا : أن نثبت حقائقها على مانعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه ، كمانفى ذلك عن نفسه جلّ ثناؤه ، فقال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[الشورى : ١٥].فيقال : الله سميع بصير ، له سمع وبصر ؛ إذ لايعقل مسمّى سميعاً بصيراً في لغةٍ ولاعقلٍ فيالنشوء والعادة والمتعارف إلاّ من له سمع وبصر...فنثبت كلّ هذه المعاني التي ذكرنا أنّها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على مايعقل من حقيقة الإثبات"[2].

الصورمن بحث الدكتورالعنقري ص٣٤و٣٥

وقال الإمام ابن عبد البر[1](ت ٤٦٣هـ) : "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلّها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز"[2].

وبناءً عليه نقول: إن الأدلة التي تدل على أن السلف ليسوا مفوضةً، وإنما كانوا من مثبتة معاني الصفات سبعة عشر دليلًا.

الدليل الأول: طريقة توضيحهم لمذهبهم، فإنهم حين يوضحون مذهبهم ويشرحونه يذكرون في منهجهم أنهم يثبتون الأسماء والصفات لله على الحقيقة، وأنهم يعتقدون أنها ثابتة لله حقيقة لا مجازًا، فاستعمال الحقيقة ونفي المجاز يدل على أنهم مدركون للمعاني؛ إذ إن الحقيقة لا يمكن أن يتوصل إليها إلا بعد إدراك المعنى.

وهذا المعنى مشهور ومنتشر كثيرًا في كلام أئمة السلف، ومن ذلك قول ابن جرير الطبري: «الصواب من ذلك عندنا في الصفات أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه جل ثناؤه فقال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١]، فيقال: الله سميع بصير له سمع وبصر؛ إذ لا يعقل مسمًّى سميعًا بصيرًا في لغة ولا عقل في النشوء والعادة والمتعارف إلا من له سمع وبصر» إلى أن قال: «وثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه».

ويقول ابن عبد البر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة»[1].

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٧

الموضع السابع:

الدليل رقم (٢) من بحث الدكتور العنقري، نقل للدليل الذي ذكره الدكتور العميري، مع حذف الإعتراض وجوابه في التفريغ ، ونقل نقل أوسع للصابوني

الصورمن بحث الدكتور العنقري ص٣٥ و٣٦

٢ -تأكيد أئمّة السلف على ضرورة الأخذ بظاهر النص وردّهم على من خالف"الظاهر".

ومعنى هذا الدليل: أنهم ينكرون على من ترك الأخذ بظاهر نصوص الصفات، ووصفوه بالبدعة والانحراف. وهذا المعنى ذكره غير واحدٍ من أئمّة السنة.

يقول قوّام السنة الأصبهاني[1](ت ٥٣٥هـ): "مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وحماد بن سلمة وحمادبن زيدوأحمد ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه، أنّ صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع والبصر والوجه واليدين وسائر أوصافه، إنّما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غيركيفٍ يتوهّم فيها، ولا تشبيه ولاتأويل"[2].

بينما المفوضة ترى أنّ الظاهر غير مراد وتمنع من الأخذ به.

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني[3](ت ٤٤٩هـ) ناقلاً إجماع أهل الحديث على الأخذ بظاهر نصوص الصفات: "أصحاب الحديث حفظ الله أحياءهم

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٧

الدليل الثاني: تأكيدهم على ضرورة الأخذ بظاهر النصوص وإنكارهم على من خالف الظاهر، ومعنى هذا الدليل أن أئمة السلف كثيرًا ما يكررون أنه يجب على الإنسان أن يأخذ بما ظهر من نصوص الأسماء والصفات، ويجب عليه ألا يتخلى عن هذا الظاهر، ومن خرج عن هذا الظاهر أنكروا عليه ووصفوه بالبدعة والانحراف.

وهذا المعنى ذكره عدد من العلماء، منهم قوام السنة الأصفهاني حيث يقول: «مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحي بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه أن صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله، من السمع والبصر واليدين وسائر أوصافه إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيها ولا تشبيه ولا تأويل»[1].

اعتراض وجوابه:

الموضع الثامن:

الدليل رقم (٣) من بحث الدكتور العنقري، نُقل بنصه لكلام الدكتور العميري .

٣ - تفسير الصفات بذكر نقيضها أو المقابلة بين الصفة ونقيضها

فيقولون : "الله يعلم ولا يجهل"، "والله يقدر ولا يعجز".فلو كانوا مفوضةً لما ذكروا تفسير الصفات بما يناقضها ؛ مما يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى.

يقول الإمام حرب الكرماني[٢](ت ٢٨٠هـ) في الاعتقاد الذي نقل عليه

إجماع السلف : "والله تبارك وتعالى سميع لا يشكّ، بصير لا يرتاب، عليم لايجهل، جواد لايبخل، حليم لايعجل، حفيظ لاينسى، رقيب لايغفل"[١].

فالإمام حرب هنا ينقل عن أئمة السلف أنهم يذكرون الصفة ونقيضها،

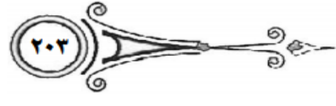
الصورة من تفريغ الدكتور العنقري

الدليل الخامس عشر: تفسير الصفات بذكر نقيضها، أو المقابلة بين الصفة ونقيضها، فيقولون: الله يعلم ولا يجهل، والله يقدر ولا يعجز، فلو كانوا مفوضة لما حق لهم أن يقولوا هذا القول.

يقول حرب الكرماني في الاعتقاد الذي نقله، ونقل عليه إجماع أئمة السلف يقول: «والله تعالى سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، عليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو،

(١) «التسعينية» لابن تيمية (٢/ ٤٢٣).

(٢) «إبطال التأويلات» لأبي يعلي (٤٣).



رقيب لا يغفل، يتكلم، يتحرك، ويسمع، ويبصر، وينظر، ويقبض، ويبسط، ويفرح، ويحب، ويكره، ويبغض، ويرضى، ويسخط، ويغفر»[١].

الصورة من شرح الدكتور العميري ص٢٠٢ و٢٠٣

الموضع التاسع:

الدليل رقم (٤) من بحث الدكتور العنقري، نقل للدليل الذي ذكره الدكتور: العميري، وبنفس النقل عن الإمام الترمذي

٤ -تبنّي أئمة السلف للمنهج التفسيري للأسماء والصفات؛ فهم تبنّوا المنهج الذي يفسّر معاني الأسماء والصفات، وهذا المعنى تكرّر في أقوالهم .يقول الإمام الترمذي[٢](ت٢٧٩هـ)بعد أن ذكر مجمل اعتقاد أهل السنة في الصفات: "وأمّا الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه. وقد ذكر الله عز وجلّ في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات، ففسروها على غير ما فسّر أهل العلم، وقالوا: إنّ الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنّ معنى اليد هاهنا القوة"[٣]. فالإمام الترمذي ينسب منهج التفسير لنصوص الصفات لأئمّة السلف. وأنّه يخالف تفسير الجهمية المؤولة لنصوص الصفات.

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٣٩

الدليل الرابع: تبني أئمة السلف للمنهج التفسيري في الأسماء والصفات، فإن أئمة السلف كانوا يتبنون المنهج الذي يفسر معاني الأسماء والصفات، وينسبونه إليهم، ويذكرون أنه هو منهجهم، وهذا المعنى مكرر في عدد من كلماتهم، يقول سفيان بن عيينة رحمه الله يقول: «هذه الأحاديث– يعني أحاديث الصفات– التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات والأسماء والرؤية، حتى يؤمن به، ولا نفسرها إلا ما فسر لنا من فوق»، يعني ما فسره لنا الصحابة والنبي ﷺ ، فمبدأ تفسير الأسماء والصفات عند أئمة السلف مبدأ مقبول، وليس ممتنعًا كما يقول المفوضة.

ويقول الإمام الترمذي بعد أن ذكر مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصفات يقول: «أما الجهمية فأنكرت هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه، وقد ذكر الله تبارك وتعالى في غير موضع من كتابه اليد، والسمع، والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات وفسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنما بمعنى القوة، يعني اليد»[٢]، فالترمذي في قوله هذا ينسب منهج التفسير إلى أئمة السلف.

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٨

الموضع العاشر:

الدليل رقم (٥) من بحث الدكتور العنقري، نقل لكلام الدكتور: العميري بنفسه، مع زيادة نقل قول الإمام المزني

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٤١

٥ - "التصرّف في اللفظ": ومعنى هذا أنّ أئمة السلف يتصرّفون في ألفاظ الصفات ويغيّرون من تركيبها، فيجعلون صيغة الاسم صيغة فعل، والصيغة الفعلية يجعلونها اسمية، فالله جلّ وعلا ذكر الاستواء في سبعة مواضع كلّها بصيغة الفعل "استوى على العرش". ومع ذلك فأئمة السلف يستخدمون صيغة الاسم ويقولون: "الله مستوٍ على العرش"[٢]. فهذا التغيير للصيغ يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى فغيّروا الصيغة بناءً عليه، فالتصرّف في الصيغة يدلّ على نقيض أهل التفويض.

وهذا تجده كثيراً في أقوالهم وتقريراتهم لمسائل الصفات.

قال الإمام المزني[٣](ت ١٨١هـ): "عالٍ على عرشه بائن من خلقه،

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٩

الدليل السادس: التصرف في اللفظ، ومعنى هذا الدليل أن أئمة السلف يتصرفون في ألفاظ الصفات، ويغيرون من تركيبها فيجعلون صيغة الاسم صيغة فعل، أو صيغة الفعلية يجعلونها صيغة اسمية، فالله ﷻ – مثلًا – ذكر الاستواء في القرآن في سبعة مواطن كلها بصيغة الفعل «استوى على العرش»، ومع ذلك فأئمة السلف يستخدمون صيغة الاسم يقولون: «الله مستو على العرش»، فهذا التغيير في الصيغ يدل على أنهم مدركون للمعنى، فغيروا الصيغة بناءً عليه.

ومما يدل على أن هذا التصرف يدل على أنهم مدركون للمعنى أن بعض أئمة الكلام يقولون: إن التصرف في الصيغة يناقض التفويض.

الموضع الحادي عشر:

الدليل رقم (٦) من بحث الدكتور العنقري، نقل للدليل الذي ذكره الدكتور: العميري بنصه، مع تصرف في بعضه، فاختصر قول، ولم ينقل محتواه، ونقل زيادة.

٦ -"التعبير باللفظ المرادف": بحيث أنّهم يأتون للفظٍ ورد في نصوص الأسماء والصفات فيعبرون عنه بلفظٍ آخر لم يرد في النصوص، أوورد في نصٍ آخر بالمعنى نفسه.

فمن ذلك: قولهم "الله فوق العرش"؛ فهذه العبارة لم تستخدم في نصوص الكتاب والسنة وإنّما المستخدم "استوى على العرش"؛ فهو عبّر عن الاستواء باللفظ المرادف وهو "الفوقية".

قال ابن أبي زيد القيرواني[٢](ت ٣٨٦هـ): "وهو العلي العظيم العالم الخبير المدبر القدير السميع البصير العلي الكبير، وأنّه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كلّ مكانٍ بعلمه"[٣]، وأكّد استواءه على العرش بلفظ: "بذاته".

ونقل الإمام السجزي[٤] (ت ٤٤٤هـ) اتفاق أئمة السلف على أنّ الله فوق

الصورمن بحث الدكتور العنقري ص ٤٢ و٤٣

العرش بذاته فقال: "ونصّ أحمد بن حنبل -رحمة الله عليه- على: أنّ الله بذاته فوق العرش، وعلمه بكلّ مكان. وروى ذلك هو وغيره، عن عبدالله بن نافع، عن مالك بن أنس -رحمة الله عليه- وقد رواه غير واحدٍ مع ابن نافع، عن مالك بن أنس.

وكذلك رواه الثقات، عن سفيان بن سعيدالثوري.وروي نحوه عن الأوزاعي؛ وهؤلاء أئمّة الآفاق"[١].

فكان السلف يعبّرون بالألفاظ المترادفة؛ ممّايدلّ على أنّهم مدركون لمعاني الصفات.

الدليل السابع: التعبير باللفظ المرادف، بحيث إنهم يأتون إلى لفظ ورد في نصوص الأسماء والصفات، فيأتون بلفظ آخر لم يرد في النصوص، أو ورد في نص آخر ولكنه بالمعنى نفسه، ومن ذلك قول شيخ المالكية في زمانه ابن أبي زيد يقول: «الله فوق العرش بذاته»، فكلمة «فوق العرش» لم تستخدم في نصوص الكتاب والسنة، وإنما الذي استخدم «استوى على العرش»، فعبر عن الاستواء باللفظ المرادف وهو الفوقية.

وهذه المقالة – فوق العرش لذاته – استعملها ابن أبي شيبة، وعثمان الدارمي، وأبو نصر السجزي، بل قال السجزي: «وأئمتنا: كالثوري، ومالك، والحمادين: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، و ابن عيينة، وابن المبارك، والفضيل، وأحمد، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته»، فالسلف يعبرون بالألفاظ المترادفة، فلو كانوا مفوضة لما صح لهم هذا الاستعمال.

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٩

الموضع الثاني عشر:

الدليل رقم (٧) من بحث الدكتور: العنقري، نقلٌ للدليل الذي ذكره الدكتور: العميري بنصه، مع تصرف في بعض الكلمات، وعلق على قول ابن قتيبة، وحذف قول الدارمي، ونقل نقولات أخرى.

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٤٣

٧ - تقريرهم أنّ نصوص الصفات يجب أن تُفهم على ما تعرفه العرب من كلامها، ومعنى هذا الدليل:

أنّ أئمّة السلف يقرّرون بأنّ علينا أن نفهم الأسماء والصفات على ماهو معروف في لغة العرب.

وقد قرّر هذا المعنى غير واحدٍ من أئمة السنة.

يقول الإمام ابن قتيبة[٢](ت ٢٧٦هـ): "الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفته، أوحيث انتهى رسوله، ولانزيل اللفظ عمّا

الصورة من شرح الدكتور العميري ص٢٠٠

الدليل التاسع: تنصيصهم على أن صفات الله يجب أن تفهم على ما تعرفه العرب من كلامها، ومعنى هذا الدليل: أن أئمة السلف يقررون بأننا يجب أن نفهم معاني الأسماء والصفات على ما هو معروف في لغة العرب، وقد قرر هذا المعنى ابن قتيبة، والدارمي، وابن جرير الطبري، وابن خزيمة، والصابوني، وابن منده، و أبو نصر السجزي، وغيرهم كثير.

يقول ابن قتيبة: «الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفته، أو حيث انتهى رسوله ﷺ، ولا نزيل اللفظ عما تعرفه العرب من جهة المعنى، ونضعه له ونمسك عما سوى ذلك»[١].

الموضع الثالث عشر:

الدليل رقم (٨) من بحث الدكتور العنقري، نقل للدليل الذي ذكره الدكتور: العميري بنصه، مع زيادة نقول أخرى.

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٤٥

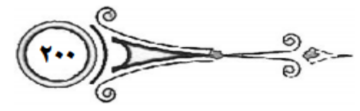
٨ -استعمال أئمة السلف لأسلوب تحقيق الصفة، ومعنى هذا الدليل: أنّ أئمّة السلف كانوا يستخدمون أسلوب الإشارة لشرح معنى الصفة. فقد استخدموه في صفة التجلّي لله. فلو كانوا مفوضةً لما استخدموا هذا الأسلوب، فإنّ هذا الأسلوب يناقض التفويض ويدلّ على أنّهم مدركون للمعنى.

فقد روى الإمام ابن بطة[٢] (ت ٣٨٧هـ) في الإبانة الكبرى تحت (باب جامع

الصورة من شرح الدكتور العميري ص١٩٩ و٢٠٠

الدليل الثامن: استعمال أئمة السلف لأسلوب تحقيق الصفة، ومعنى هذا الدليل: أن أئمة السلف كانوا

(١) انظر: «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة» لعلوي السقاف (٣٣١).



يستخدمون أسلوب الإشارة باليد، في شرح معنى الصفة، فقد استخدموه في صفة التجلي، وفي صفة الأصابع، وفي صفة الهزِّ، وفي صفة السمع والبصر، وقد سبق ذكر الشواهد الدالة على ذلك.

فلو كانوا مفوضةً لما استعملوا هذا الأسلوب؛ لأنه يناقض التفويض، ويدل على أنهم مدركون للمعنى.

الموضع الرابع عشر:

الدليل رقم (٩) من بحث الدكتور العنقري، هو نفسه الدليل العاشر في كلام الدكتور العميري، وزاد عليه نقولات

٩ -استعمال أئمّة السلف للألفاظ التي تزيد من تحقق المعنى: ومعنى هذا الدليل: أنّ أئمّة السلف في شرحهم لمعاني الصفات يذكرون ألفاظاً تدلّ على أنّهم يقصدون المعنى بالفعل.

من ذلك: لفظ "بائن من خلقه". وهذا اللفظ استعمله كثير من أئمّة السلف في إثبات العلو والفوقية، وأنّه مباين لخلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته ولا في مخلوقاته شيء من ذاته. فهذا اللفظ يدل على أنهم يقصدون حقيقة علو الذات وفوقيتها.

ويقولون: "مستوٍ على العرش بذاته". فلفظة "بذاته" ليست موجودةً لا في الكتاب ولا في السنة ممّا يدلّ على أنّهم يقصدون حقيقة الاستواء.

ومن ذلك: قولهم: "يأتي يوم القيامة بنفسه". فزادوا بنفسه؛ ليدلّلوا على أنّهم قصدوا الإتيان حقيقةً.

فمجمل الألفاظ التي استعملوها:

الصور من بحث الدكتور العنقري ص٤٧ و٤٨

الدليل العاشر: استعمال أئمة السلف للألفاظ التي تزيد من تحقق المعنى، ومعنى هذا الدليل أن أئمة السلف في شرحهم لمعاني الصفات يذكرون ألفاظًا تدل على أنهم يقصدون المعنى بالفعل، من ذلك -مثلًا- استعمال عبارة بائن من خلقه، فهذا اللفظ استعمله كثير من أئمة السلف في إثبات معنى العلو، حيث يقولون الله ﷻ عال على خلقه، بائن من خلقه، وهو يدل على أنهم يقصدون معنى العلو حقيقة.

ويقولون أيضًا: هو مستو على العرش، أو فوق العرش بذاته، فلفظ بذاته ليس موجودًا في الكتاب والسنة، واستعماله يدل على أنهم يقصدون المعنى حقيقة.

ومن ذلك أيضًا قولهم: يأتي يوم القيامة بنفسه، فهذا التركيب غير موجود في الكتاب والسنة، وإنما زادوا لفظة بنفسه؛ ليدللوا على أنهم يقصدون معنى الإتيان حقيقة، وهذا اللفظ استعمله الدارمي.

الصورة من شرح الدكتور العميري ص٢٠٠

الموضع الخامس عشر:

الدليل رقم (١٠) من بحث الدكتور العنقري ، منقول بكامله من كلام الدكتور العميري ، مع حذف آخر سطرين و تغيير بعض الكلمات ك (منها وفيها)

١٠ -إثبات تفاصيل الصفة : فأئمّة السلف لم يقتصروا على إثبات لفظ

الصور من بحث الدكتور العنقري ص٤٩ و ٥٠

"الصفة" فقط ، وإنّما دخلوا في تفاصيلها وتحدّثوا عنها. ومن أكثر الصفات التي تحدّث أئمة السلف في تفاصيلها :

-صفة الكلام.

-صفة الاستواء.

-صفة اليدين.

فإنهم يقولون في صفة الكلام : "منه بدأ وإليه يعود"[١] ، و"أنّ الله ينادي بصوتٍ يسمعه من بعُد كما يسمعه من قرُب"[٢].

وعبّروا عن الاستواء ب "فوق" وزادوا لفظة : "بذاته" ، فذكروا تفاصيل متعلّقة بهذه الصفة[٣].

وأمّا صفة اليدين فقد تحدّثوا عنها كثيراً سواءً بلفظ "خلق آدم بيده"[٤] ، "قبض بيده"[٥] أو "وكلتا يديه يمين"[٦].

الدليل الحادي عشر: إثبات تفاصيل الصفة، ومعنى هذا الدليل أن السلف لم يقتصروا على مجرد إثبات معنى الصفة، وإنما دخلوا في تفاصيلها، وتحدثوا بها من غير نكير، ومن غير تحفظ، ومن أكثر الصفات التي تحدث أئمة السلف في تفاصيلها: صفة الكلام، وصفة الاستواء، وصفة اليدين.

الصورة من شرح الدكتور العميري ص ٢٠١

فإنهم يقولون في صفة الكلام: «منه بدأ وإليه يعود». وهذه اللفظة غير موجودة في نصوص الكتاب والسنة، ويقولون أيضا: «الله يتحدث بصوت مسموع»، وغير ذلك من تفاصيل في صفة الكلام.

وأما في صفة الاستواء؛ فإنهم ناقشوا مسائل متعددة فيها، منها: هل يخلو منه العرش أم لا؟ وناقشوا معانيه وعبروا بتعابير متفاوتة مثل: «فوق» وغيرها، وزادوا لفظة «بذاته»، فذكروا تفاصيل متعددة متعلقة بهذه الصفة.

وأما صفة اليدين، فقد تحدثوا فيها كثيرًا، وعبروا فيها بألفاظ متعددة كقولهم: مس بيده، ومسح بيده، ومسح بيده، ومسك بيده، وكتب بيده، وقبض بيده، وغير ذلك من الألفاظ التي يستعملها أئمة السلف.

الموضع السادس عشر:

الدليل رقم (١١) من بحث الدكتور العنقري، منقول من كلام الدكتور العميري، مع زيادة نقولات مشابهة للموجودة

١١ -تفسيرهم لمعنى التشبيه المذموم:

فأئمّة السلف كانوا ينكرون على المشبهة ويذكرون المعنى الذي لأجله أنكروا مقالة التشبيه.

فيقولون عن مقالة التشبيه: هي التي تقول: يدالله كأيدينا"، وقدم الله مثل أقدامنا، ولوكانوا مفوضة لقالوا:

إنّ التشبيه هوإثبات معنىً لليد وللقدم.فحين بيّنوا معنى التشبيه الذي ينكرونه علمنا أنّه لايدخل فيه إثبات المعنى، وإنما يدخل فيه المعنى المشابه للمخلوقين.

قال الإمام إسحاق بن راهويه: "وإنّما يكون التشبيه إذا قال: يدٌ كيد أومثل يد، أوسمعٌ كسمع أومثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أومثل سمع؛ فهذا التشبيه، وأمّا إذا قال كماقال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولايقول: كيف؟ ولايقول: مثل سمع، ولاكسمع، فهذا لايكون تشبيهاً، وهوكماقال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1] [الشورى: ١١].

وكلامه صريح في أنّ من قال: لله يد ليست كيدي، وقدم ليست كقدمي فهو ليس مشبهاً، ومن المعلوم أنّ التشبيه لا يكون إلاّ بعد إدراك المعنى.

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٥١

الدليل الرابع عشر: تفسيرهم لمعنى التشبيه المذموم، ومعنى هذا القول: أن أئمة السلف كانوا ينكرون على المشبهة، ويذكرون المعنى الذي أنكروا من أجله مقالة التشبيه، فيقولون: هي المقالة التي تقول: يد الله مثل أيدينا، وقدم الله مثل أقدامنا، فلو كان مفوضة لقالوا: التشبيه هو إثبات معنى لليد، أو إثبات معنى للقدم، فحين بينوا معنى التشبيه الذي ينكرونه، ثبت بذلك أنهم لا يدخلون فيه إثبات المعنى، وإنما يدخلون في الإثبات المعنى المشابه للمخلوقين.

يقول أحمد: «المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه»[2]. ومعنى كلام الإمام أحمد: أن من قال: يد ليست كيدي، وقدم ليست كقدمي؛ فهو ليس مشبهًا، ومن المعلوم أن التشبيه لا يمكن إلا بعد إدراك المعنى.

الصورة من شرح الدكتور العميري ص٢٠٢

الموضع السابع عشر:

الدليل رقم (١٢) في بحث الدكتور العنقري، منقول من كلام الدكتور: العميري بنصه، مع تصرف في بعض الكلمات.

الصورة من بحث الدكتور العنقري ص٥١ و٥٢

١٢ -تفسيرهم لمعنى الإحصاء الوارد في حديث الأسماء:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إنّ لله تسعةً وتسعين اسماً مائةً إلاّ واحداً من أحصاها دخل الجنّة"[٢].

فيذكرون من معاني الإحصاء: حفظ المعنى وإدراكه.

يقول أبوعمرو الطلمنكي[١](ت ٤٢٩هـ): "من تمام المعرفة بأسماء الله وصفاته والتي يستحقّ بها الداعي والحافظ ماقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، المعرفة بالأسماء والصفات وماتتضمّن من الفوائد وتدلّ عليه من الحقائقومن لم يعلم ذلك لم يكن عالماً لمعاني الأسماء ولامستفيداً بذكرها ماتدلّ عليه من المعاني"[٢].ممّا يدلّ على أنّهم ليسوا مفوضةً. فهذه بعض الأدلة المستخرجة من أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات.

الصورة من شرح الدكتور العميري ص٢٠٣

الدليل السادس عشر: تفسيرهم لمعنى الإحصاء في حديث الأسماء، وهو قول النبي ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة**»[٢]، فإن عددًا من أئمة السلف ذكروا أن من معاني الإحصاء: إدراك المعنى وحفظه، وفي ذلك يقول أبو عمر الطلمنكي - وهو من متقدمي علماء أهل السنة والجماعة من أتباع المذهب المالكي-: «من تمام المعرفة بأسماء الله تعالى وصفاته التي يستحق بها الداعي والحافظ ما قال رسول الله ﷺ: «من أحصاها دخل الجنة» [٣]، المعرفة بالأسماء والصفات وما تتضمن من الفوائد، وتدل عليه من الحقائق، ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالما بمعاني الأسماء، ولا مستفيدًا بذكر ما تدل عليه من المعاني». تأكيد من كلام الطلمنكي.

فالطلمنكي يدخل إدراك المعاني في الإحصاء، ولو كان من المفوضة لما فعل ذلك.

تم بحمد الله